

تدريس الفرنسية كلغة أجنبية

كلمة الأستاذة: طالب شويبة
أستاذة مساعدة بقسم اللغات
الجامعة الإفريقية أحمد دراية - أدرار

إن الانشغال الأول لمدرس اللغة الفرنسية لغة أجنبية هو محاولة رفع الكفاءة اللغوية والكفاءة التواصلية للمتعلمين. يلعب المدرس دوراً حاسماً في سياق التعليم حتى يشجع اكتساب اللغة وإدارة التفاعل التعليمي. يعتبر مدرسي اللغة الأجنبية مربين يجب عليهم أن يكونوا مفكرين في التعليمية كنظام مخصص لتعليم اللغات الأجنبية جميع النشاطات تسير حسب قواعد محددة وكذلك بالنسبة للنشاطات القائمة بين المدرس والمتدربين هي أيضاً محكمة بقواعد مضبوطة. عبر هذه القواعد، يمكننا توقع حالات شقاق ومراحل بناء وتركيب.

هذا هو السبب الذي دفعنا لتعريف لغة أجنبية ضروري لدراسة تعليم/ علاقات الثلاث: عقد اتصال، عقد تدريب اللغة الأجنبية.

هذه الدراسة تمكنا من التطرق إلى هذه الدراسة تمكنا من التطرق إلى مشاكل عدة، كتأثير النشاطات التعليمية في الصف، وظائف المدرس في هذه النشاطات، السلوكات اللغوية للمتعلمين والمدرس في الصف، طبيعة عقد الاتصال وعقد تعليمية اللغة التي تربطهم.

بما أن تفاعل تعليمية اللغة بين المدرس والمتعلم في نطاق تدريس/ تدريب وتحليل تفاعل تعليمية اللغة بين تلميذ ومدرس صف اللغة الفرنسية

اكتشاف إستراتيجيات لتحقيق تفاعلات
شفهية في نقل المعلومات، تنظيم الصف
وتقييم إنتاج المتعلمين.

ماذا بوسعنا معرفته حول
استراتيجيات التعليم لمساعدة التعلم
على التعلم أفضل وأكثر؟ ولماذا علينا
الاهتمام بإستراتيجيات التعليم؟

الميتاليسانية ضرورة لتعليم اللغات
الأجنبية لأن انغماس المتعلمين في اللغة
الهدف تحاج إلى ميتاليسانية حتى نحقق
حسن تسير النشاطات التعليمية.

الفرنسية كلغة أجنبية يكون موضوع بحثنا،
فإذن أولينا اهتمامنا حول الأدوار الثلاث
المتزامنة التي يلعبها كل مدرس في صف
اللغة، محوّن معرفة، قائد حركة النشاطات
ومقيم. العقد التعليمي واضح بين
المدرس والمتعلمين وعلاقاتهم المؤسسية
ونظامهم الشخصي ومسؤوليتهم وكذا
منصبهم في النشاطات التعليمية.

يحدد عقد الاتصال. العقد التربوي
والعقد التعليمي ثلاثة مهام وظيفية
للمدرس في نشاطاته المهنية ويطالبونه

مؤتمر طنجة 27 - 29 أبريل 1958

مشروع الوحدة والتحرير في مواجهة مخطط التجزئة والتطويق

✍ الأستاذ: تواتي دحمان

أستاذ مكلف بالدروس قسم التاريخ
الجامعة الإفريقية أحمد دراية - أدرار

حدد قادة الثورة التحريرية، منذ انطلاقها، هدفا استراتيجيا يتمثل في تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من النطاق الفرنسي وفرض اعتراف المجتمع الدولي بها⁽¹⁾

وقد اقتضت الخطوة الأولى نحو التدويل، ضرورة بلوغ أهدافها الإقليمية بتجسيد الاعتراف بها والتضامن معها» في إطار الشمال إفريقي» وفق ما رسمته وثيقة نوفمبر.

في مقابل ذلك أدركت إدارة الاحتلال دقة الموقف الذي تواجهه في المغرب العربي بدخول الجزائريين معركة التحرير، إذ أصبح جيشها يحارب على ثلاث جبهات في رقعة جغرافية واحدة مع ما ينطوي ذلك من مخاطر إذا توحدت حركات المقاومة.

ظل الخوف من توحيد المقاومة في المغرب العربي، هاجس إدارة الاحتلال التي كانت على علم بمشروع ونشاط لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة بعيني رئيسها، عبد الكريم الخطابي، لإنشاء جيش تحرير المغرب العربي. إن شاء الله، كان تزامن الهجومين في

المغرب والجزائر صائفة سنة 1955 يغذي هذا التخوف الاستعماري⁽²⁾. قال منداس فرانس في مرسلية بتاريخ 26 ديسمبر 1955: «يتطور الوضع في الجزائر بنفس طريقة الشرق الأقصى، هل سندخل في مشبك Engrenage إفريقي مشابه لمشبك الهند الصينية؟»⁽³⁾.

معها.. وعلى الفور صرح بورقيبة بأنه يجب اغتنام فرصة اليد التي نمدّها، لكن بعض الأوساط التونسية ترددت وفي شهر نوفمبر نزل أواخر الفلاحة وسلموا لنا بكل رغبة منهم أسلحتهم⁽⁴⁾.

وبديهي أن سياسة فصل المسارات الجزائرية والتونسية والمغربية، التي انتهجها منداش فرانس وسار عليها من جاء بعده، إنما استهدفت تطويق الثورة الجزائرية والتفرد بها⁽⁵⁾.

وقد برر الإعلام الفرنسي، ومعه التونسي والمغربي، هذا «التكتيك» بأطروحة مفادها اختلاف وضعية الحماية التي عليها تونس والمغرب مع وضعية الجزائر التي تعد مسألة إلحاق نهائي وقضية داخلية محضة.

كان رأي منداش فرانس والعسكريين أن السبيل الوحيد لإنقاذ وضع فرنسا المتردي في الجزائر، هو الانسحاب من تونس والمغرب مقابل الاحتفاظ بالمصالح الاقتصادية والقواعد العسكرية بهذين القطرين⁽⁶⁾.

والظاهر أن اتساع عمليات جيش التحرير وانتشار «بقعة الزيت» وفشل مشروع خنق الثورة في الأوراس، لم يربك الموقف الفرنسي على الساحة الجزائرية فحسب، بل فرض على إدارة الاحتلال قرار الانسحاب الاستعجالي من المغرب وتونس.

هذا الوضع كان أشبه ما يكون بحالة السفينة التي تفقد توازنها، فكي لا تغرق يلجأ ربانها مكرهين وبسرعة إلى التخلص من الحمولات الزائدة.

وعبر «بيير منداش فرانس»، على خطة الانسحاب، بعد أن انتقل على عجلة إلى تونس، قائلا: «أخذنا الطائرة يوم السبت 31 جويلية 1955 إلى تونس ووصلنا نصف ساعة قبل الموعد، لقد قدم «بوبي دولا تور» على الساعة الخامسة صباحا أوراق اعتماده إلى الباي الذي استقبله لئلا، أخبرته بأن فرنسا تعترف دون خلفيات بالاستقلال الداخلي للدولة التونسية، بشرط أن تتخذ فوراً من القوى الوطنية حكومة تدخل في المحادثات

الوقت يريدون من الثورة الجزائرية أن تنتصر بمفرها على الاستعمار حتى تضعفه فلا يعود الى تهديد البلدين.

والحقيقة أن هناك أطرافاً تونسية ومغربية أخرى، غير الأطراف الرسمية، كانت متشبثة بموقف مناهض لمخططي التفرد والتطويق الاستعماريين، وأحسن من عبر عن هذا الوعي صالح بن يوسف الذي وصف تجاوب بورقية مع المخطط الاستعماري بالخيانة الصريحة للثورة الجزائرية.

لقد بينت التجربة أن النظرة القطرية لمبدأ الأمن القومي تصور قاصر فاشل لأنه لم يمنع المغرب العربي من الوقوع في قبضة الاحتلال الفرنسي، الذي اعتمد المرحلية والتفرد بكل قطر على حدة بل استعمل المجندين من الأقطار الثلاث في تحقيق مشروعه التوسعي بهذه البلدان⁽⁹⁾.

وقد عبر أحمد بن بلة من سجنه عن هذه المرارة قائلاً: «هذا الوضع الشاذ ناتج بالأساس على عدم الالتزام

ذلك أن إيقاف الحرب في المغرب وتونس سيمكن فرنسا من تجميع كل قواها الاقتصادية والعسكرية في الجزائر ويضمن لها الانتصار على الثورة الجزائرية، أو على الأقل يعيد زمام المبادرة إلى قواتها⁽⁷⁾.

ويعد هذا التجاوب السريع لدى القيادة التونسية والمغربية، مع مخطط النجزة الاستعماري عملاً غير أخلاقي انجاء الثورة الجزائرية، ومشاركة فعلية في مخطط عزلها وتطويقها، هذه الثورة التي أضعفت موقف الاحتلال ومؤسسته العسكرية لصالح البلدين.

قال بورقية، وهو تحت الإقامة الجبرية في فرنسا بين جويلية ونوفمبر 1954، محاولاً تجاوز الحكم الذاتي: «فقط ليصمد المقاتلون الجزائريون»⁽⁸⁾.

وأظهرت الأحداث التاريخية اضطراب موقف أولئك الذين وقعوا معاهدات الاستقلال الذاتي، إذ أن لسان حالهم كان يقول إلى الجزائريين: «اذهب أنت وربك فقاتلا» وفي ذات



كان من بين ما اهتدى إليه الاحتلال في هذا الاتجاه، قيام جهاز غابراته بتحويل مسار الطائرة المغربية المقلّة للبعثة الخارجية لجهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956 واعتقال أسماء بارزة في هرم الثورة، ومعلوم أن الاجتماع الذي كان مبرمجا في تونس قد جاء بمبادرة من الملك محمد الخامس وكان من بين أهدافه، اعتماد سياسة ديناميكية منسقة على المستوى المغربي⁽¹¹⁾.

وإذا كان الهدف الفوري من العملية هو إحداث الصدمة النفسية داخل صفوف الثورة والشعب، فإنها ترمي على المستوى البعيد إحباط وإجهاض أي تنسيق بين الأطراف المغربية ونحيد العناصر المؤمنة بالفكر القومي العربي الناصري، بل إن الأخطر من كل ذلك هو محاولة زرع الشك واقتلاع ثقة جبهة التحرير نهائيا، بشركائها وترك الانطباع لدى قيادتها بوجود الخيانة في صفوف التونسيين والمغاربة.

وفي كل الأحوال أثبتت العملية أن جهاز المخابرات الفرنسية ظل نشطا

والانسحاب العسكري للمغرب وتونس من المعركة، إن الكفاح المشترك وتطوراته هو الذي سرع استقلال تونس والمغرب. إن توقف الكفاح الموحد سبب العزل العسكري للجزائر، لكن الجزائر تميزت بالتعقل السياسي بقبول ودعم السياسة الايجابية لحصول البلدين على الاستقلال... إذن واجهت بشجاعة وروح بناء نتائج التملص العسكري الذي لم يسبقه مثل في تاريخ الشعوب المستعمرة وأخطر ما يمكن أن يقبل به بلد في حالة حرب... وأمام التصميم الاستعماري لا حظنا الانسحاب السياسي أيضا⁽¹⁰⁾.

كانت المناورة الاستعمارية تقتضي جعل الجيش التونسي والمغربي كأداتين لحماية الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، فلما فشلت المناورة وتطور نشاط جيش التحرير على مستوى الحدود وتحول البلدان إلى قاعدتين خلفيتين للثورة، انزعج المحتل انزعاجا شديدا وقام بعدة إجراءات.

الجمهورية الرابعة، التي أصبحت متهمه بالعجز من قبل العسكريين والمدنيين المتطرفين في الجزائر، لهذا قررت حكومة فليكس غيار ووزيرها المقيم في الجزائر، اعتماد ما أسمته «حق المتابعة» فكان ذلك ذريعة لعدوان الطيران الاستعماري على ساقية سيدي يوسف في الثامن فبراير 1958.

والظاهر أن حالة الإحباط المتواصلة عند القيادة العسكرية والسياسية في الجزائر وفرنسا، جراء فشل مخطط التطويق، هي التي دفعت بها إلى الحلول الجنونية حسب وصف إعلام الثورة⁽¹³⁾ وقد بلغ عدد الضحايا في هذه العملية أكثر من ثمانين قتيلًا، بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء، في عملية وصفها روبر لاكوست «بجح المتابعة»⁽¹⁴⁾ ورغم مسؤوليته المباشرة في هذا العدوان تحدث عن «ديان بيان فو دبلوماسي»⁽¹⁵⁾. كان الهدف الأساسي من تنظيم هذا العدوان داخل التراب التونسي، هو إجبار الحكومة التونسية على التحرك

على التراب المغربي والتونسي وأن الفرنسيين يتتبعون بقلق محاولات التقارب بين الأطراف المغاربية.

ومع ذلك لم تحقق هذه الخطة إلا نتائج جزئية، لأنها أثبتت أن الثورة من الصلابة ما مكنها من امتصاص الصدمة والاستمرار بأكثر قوة، هذا لأنها أصبحت بعد الصومام لا ترتبط بالأشخاص وإنما تستند إلى مؤسسات.

وعلى العكس من ذلك جنبت، هذه العملية، الثورة شر الانقسامات والنزاعات التي كان سيسببها الغاضبون على مبدأ الأوليتين المنبثقتين عن مؤتمر الصومام، كما عززت التضامن المغاربي مع الثورة كما أدان المجتمع الدولي القرصنة والعدوان مما أسهم في تدويل القضية الجزائرية⁽¹²⁾.

وعندما حلت السنة الخامسة من عمر الثورة التحريرية، كانت قيادتها قد حققت ثلاثة أهداف إستراتيجية هي التنظيم والشمولية والتعاطف الدولي.

بالموازاة مع ذلك، وتحسب ضغط الثورة المتصاعد، توالى انهيار حكومات



كوني» مع القوات الاسبانية جنوب إقليم درعة، أنه لن يكون هناك استقرارا أو سُلما في منطقة المغرب العربي دون التضامن مع الثورة الجزائرية⁽¹⁹⁾. ففي تصريح لـ «الباهي لدغم» ببزرت في 11 مارس 1958 جاء: «حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي، تلك هي الحقيقة التي لم تتضح في وقت من الأوقات كما اتضحت الآن. إن جبهة التحرير الوطني ما انفكت تصرح من أول قيام الثورة بالجزائر⁽²⁰⁾، أن استقلال تونس واستقلال المغرب في الوقت الذي تتسلط فيه على الجزائر حرب مطلقة، يعد تناقضا صارخا سيؤدي مع طول الوقت إلى تعميم الحرب في شمال إفريقيا. وها هي الآن الحقيقة تبرز إلى العيان واضحة في حوادث الحدود بصفة عامة وفي حادث الساقية وفي حوادث ايفني بصفة أخص⁽²¹⁾.

وقد فهم الجزائريون من رد الفعل الأولي الصادر عن الحكومتين، التونسية والمغربية، أن العدوان قد أثر

لتجميد نشاط جيش التحرير ومنعه من شن العمليات ضد القوات الفرنسية في الجزائر، مثل ما وقع في «جبل الكوشة» في 11 جانفي 1958، حيث قتل أحد عشر عسكريا فرنسيا وأسر أربعة آخرين⁽¹⁶⁾ وفي كلتي الحالتين إما أن يصبح الجيش التونسي حارسا للحدود وهذا قد ينسحب أيضا على الجيش المغربي، أو يؤدي المخطط إلى تصادم جيش التحرير مع البلدين الذين يأويان اللاجئين وجزء كبير من جيش التحرير وقيادة الثورة.

وعوضا أن يحقق مخطط التطويق أهدافه، جاء بنتائج عكسية واثتصر مشروع التدويل وأصبح المغرب العربي ومعه الثورة الجزائرية، محل تركيز السياسة والإعلام الدوليين⁽¹⁷⁾ مما جعل «كوريار» يقول في هذا الشأن: «ومرة أخرى أملت الجزائر سياستها على فرنسا، وهذه المرة كارثة والجزائر تفخر بأنها سيدة باريس»⁽¹⁸⁾.

لقد برهن العدوان على تونس والعمليات المنسقة التي يقودها الجنرال

والمراسلات بين الداخل والخارج، حتى يشدنا تصاعد اتهام المقاتلين في الداخل لمن هم في الخارج بالعجز عن إمداد المقاتلين في الداخل بالسلاح.

وقد قام رئيس الحكومة الفرنسية، «بورجيس مونوري»، في شهر فبراير عام 1957 رفقة كاتب الدولة للقوات المسلحة، «ماكس لوجون»، بمعاينة ميدانية للحدود التونسية والمغربية وعرفا أن التنازل على البلدين لم يمنع تحويلهما إلى قواعد خلفية لتموين الثورة، مما جعل الأخير يقول: «يحصل المتمرّدون على السلاح عبر الحدود وليس عن طريق البحر، ويمكن القول أنه لولا المساعدة الخارجية لانتهى أمر التمرد»⁽²⁴⁾.

وكانت تقارير الجنرال «دولبيرث» قائد فيلق المشاة الرابع عشر، حول مرور قوافل السلاح عبر الحدود التونسية من بوشقوف وعزابة ودخولها عبر الطريق الساحلي إلى غاية الميالية فجيجل⁽²⁵⁾ تلحق بتوصية مفادها ضرورة إقامة هذا الخط العازل.

سلبا على علاقاتهما مع فرنسا وأن ذلك سيدفعه ما إلى مزيد التضامن مع الثورة الجزائرية.

عرف قادة الثورة الجزائرية دقة الموقف أمام إستراتيجية العدو وسعيه الدائم إلى عزل الجزائر عن إطارها الطبيعي الإقليمي المغاربي، وحاجتهم الضرورية إلى فك الحصار والبحث عن «النفس الثاني» على حد تعبير حربي⁽²²⁾

لقد سعوا إلى فك الحصار بمحاولة إعادة الالتزام السياسي للبلدين ومحاولة دفعهما إلى مساندة الثورة الجزائرية بشكل ملموس لا أن يستعملوها كأداة للمساومة⁽²³⁾

وإذا كانت عملية ساقية سيدي يوسف قد نفذت للضغط على موقف حكومة بورقيبة، أن الخط المكهرب الملمغم قد كان حزاما جهنميا لفه المحتل على عنق الثورة التحريرية، وواحد من أدوات العزل والتطويق الجهنمية التي أدخلها المحتل في هذه المرحلة. ونكفي إطلالة على وثائق الثورة

يريد ويخطط لها المحتل على المستوى المغربي ولن يتحقق مشروع فك الحصار إلا بإحياء الجبهة المغربية⁽²⁸⁾.

في هذه الظروف صاف أن واجه علال الفاسي صعوبات كثيرة ومنها تعثر حكومة حزبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وانهيار قواته وفشلها في تحقيق ما يسميه «بالصحراء المغربية». بفعل ضربات خطة «المكنسة»⁽²⁹⁾. ولم يختلف الوضع مع الرئيس بورقية الذي كان تحت ضغط القواعد العسكرية الفرنسية المنتشرة على التراب التونسي والتي تدخلت بقوة في «رمادة»، كما عجزت حكومته عن تجسيد شعاراتها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وإلى هذا وذاك كان خوف بورقية متناميا إزاء تعاظم جاذبية المد القومي الناصري، الذي تجسد في قيام الجمهورية العربية المتحدة وإيواء الحكومة المصرية وتحالفها مع غريمه صالح بن يوسف، الذي كان يشن حملة قوية على سياسة بورقية المتحالفة مع الغرب⁽³⁰⁾.

بناء على هذه المعاينة والتوصيات شرع سلاح الهندسة ابتداء من شهر جوان 1957 في إقامة السد المكهرب الملغم على الحدود وهو الخط الذي عرف باسم صاحبه «أندري موريس»⁽²⁶⁾ لقد كانت الثورة الجزائرية أمام مخطط جديد يهدف إلى عزلها عن محيطها المغربي بوسائل أكثر إحكاما.

ففي تقرير للعقيد أوعمران، مسؤول مديرية التسليح والإمداد العام، من مكتب القاهرة في الثامن جويلية 1958 جاء «إن الوضع خطير وأن الثورة الجزائرية بعد أن فاجأت العدو وتمكنت بجيويتها من زعزعة إجراءاته العسكرية والسياسية، فإن الثورة لم تتطور وبقيت في مستوى سنة 1956 فإن جيش التحرير قد تلقى خسائر قدرت بـ 6000 شهيد في مدة شهرين وبمنطقة واحدة هي بوشقوف»⁽²⁷⁾.

لقد شعر قادة الثورة بخطورة الخطوط بعد أن قللوا من تأثيرها في بداية الأمر وأصبح لزاما عليهم، إخراج الثورة الجزائرية من العزلة التي

في هذا الظرف مهد علال الفاسي إلى اجتماع إقليمي مغاربي بان أثار موضوع الوحدة المغاربية وعدد مزاياها وأصل لها في جريدة «الصحراء المغربية»، ثم تبنى الحزب هذه الأفكار ودعا في اجتماع الثامن من مارس 1958 إلى «وحدة حقيقية تلي المطامح الصادقة لشعوب المغرب العربي الثلاث»⁽³¹⁾.

تجاوب حزب الدستور الجديد مع هذه الدعوة وجرت لقاءات بين الطرفين في الفترة 19-22 مارس 1958، كما كان الفاسي قد أوفد قبيل ذلك كل من عبد الرحمان اليوسفي والمحجوب بن صديق عضوي اللجنة السياسية إلى القاهرة لمشاورة لجنة التنسيق في هذا الموضوع⁽³²⁾.

ومنذ بداية التحضير لهذا الاجتماع يتنبه الدارس لهذه المساعي الحثيثة نحو العمل الجماعي، كيف أنها لم تكن بمبادرة من جبهة التحرير الذي يفترض بأنها أكثر الأطراف حاجة إليها وإنما جاءت من تونس والمغرب.

توجت هذه الخطوات باجتماع الأحزاب المغاربية الثلاث: جبهة التحرير الجزائرية والدستور الجديد التونسي والاستقلال المغربي، في بيت علال الفاسي بطنجة بين 27-29 أبريل 1958 وبعد ثلاثة أيام من المداولات أعلن التونسيون والمغاربة جهارا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وأن ذلك شرط أساسي لحل الأزمة الفرنسية الجزائرية، كما ألحوا على سحب القوات الفرنسية من منطقة المغرب العربي ودعوا إلى إنشاء حكومة جزائرية بعد التشاور مع حكومة تونس والمغرب⁽³³⁾.

شعرت إدارة الاحتلال بفشل مخطط عزل الجزائر عن المحيط المغاربي، وشنت الصحف الفرنسية حملة إعلامية ضد الحكومتين المغربية والتونسية ووصفت اعترافهما بجبهة التحرير وابدائهما إرادة الاعتراف بالحكومة المؤقتة، كنجاح كبير لمشروع التدويل الذي تقف وراءه الثورة التحريرية⁽³⁴⁾ وقد جاء في جريدة «لوموند»: «هكذا تتحقق وحدة المغرب



بين هذا الاجتماع تنصل تونس والمغرب من التزامات مؤتمر طنجة وتوجههما إلى إفراغ مقرراته من محتواها، تلك المقررات التي أسالت الكثير من الخبر وحققت الكثير من الدعاية للحكومتين. فما الذي غير مواقفهما بهذه السرعة؟

كان الانقلاب الذي قاده الفاشيون في الجزائر بتاريخ الثالث عشر ماي 1958 واحدا من الأحداث التي برهنت على عمق الأزمة التي تعيشها الجمهورية الرابعة، وقد ذكر الجنرال ماسي من بين أسباب الانقلاب: «هشاشة حكومات الجمهورية الرابعة واتصالها سرياً بالعدو، وانهيار موقفها الدولي»⁽³⁸⁾

غير أن هذه المبررات لا تفصح إلا عن ظاهر الأزمة ونتائجها، وفيها تهرب واضح من ذكر السبب الرئيسي الذي يقف وراء هذه الأزمات الداخلية والخارجية، إن هذه النتائج يجمعها سبب واحد أشارت إليه جريدة المجاهد: «فرنسا أمام ثورتنا، أزمة دائمة»⁽³⁹⁾

العربي في الحرب وضدنا وكل ما هو اليوم توصيات ستتجسد غدا في مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية ستقوم بتمثيل 23 مليون من المسلمين⁽³⁵⁾ وقد ضمن الملك محمد الخامس تأييده الصريح لقرارات المؤتمر في خطابه بتاريخ أول ماي 1958 وباءت ضغوطات السفير الفرنسي، «بارودي»، بالفشل، حيث اتهم المغرب بالتورط السافر في الحرب إلى جانب جبهة التحرير، فما كان من الملك محمد الخامس إلا القول بأنه غير قادر على الوقوف في وجه إرادة الشعب المغربي.

ومنذ البداية ميز الجزائريون بين مواقف المجاملة التي تصدر في الاجتماعات غير الرسمية، الرامية إلى زيادة شعبية الحكومتين، وبين المواقف الرسمية الملزمة، لهذا كانت الخطوة الثانية بعد تصريحات طنجة، هو الدعوة على الفور لاجتماع على مستوى الحكومات لترجمة الأقوال بالأفعال⁽³⁶⁾ فكان لقاء المهديّة بين 17-20 جوان 1958⁽³⁷⁾.



لقد عزز الانقلاب شعور الحكومة التونسية والمغربية بخطر هذا التهديد الفاشي ولا سيما بعد صدور تصريحات من العسكريين في الجزائر فيها التهديد والوعيد بالحرب الشاملة. غير أن استلام الجنرال دوغول الحكم، بدعم من الجيش، قد صحبه دعاية واسعة وحربا نفسية جعلت الحكومتين في تونس والمغرب، تشعران بتغير معطيات الحرب الجزائرية الفرنسية⁽⁴⁰⁾.

وقد جرت سلسلة لقاءات في لوزان وجنيف بسويسرى بين قادة المغرب العربي لمتابعة مقررات طانجة وقرروا اللقاء على المستوى الرسمي في تونس منتصف جوان 1958⁽⁴¹⁾.

ويبدو أن هذه الاجتماعات قد أقلقت الإدارة الاستعمارية التي بدأت في مناوشتها والتقليل من أهميتها بوسائل الإعلام، كما مارست ضغوطا على الحكومتين بالقول أنها ستجري بين تونس والمغرب فقط وإذا حظر الجزائريون فستعقد على المستوى الحزبي وليس على المستوى الرسمي!⁽⁴²⁾



من أجل الوصول إلى حل سلمي
للمشكل الجزائري⁽⁴⁸⁾.

وهكذا أثبت كريم بلقاسم ومحمد
الحفيظ بوالصوف وبومنجل أنهم في
مواجهة طبقة سياسية حاكمة في تونس
والمغرب تتصفان بالبراغماتية وتتملصان
من التزاماتهما في طانجة⁽⁴⁹⁾.

دفعت هذه التنازلات بالمغرب
وتونس إلى التنصل التدريجي من
مسؤولياتهما تجاه الثورة الجزائرية
ومارستا ضغوطا متكررة كي تؤثرا
على مواقف جبهة التحرير، هذا الذي
بدا واضحا بعد اجتماع المهدية⁽⁵⁰⁾.

والحقيقة إن حكومتا المغرب وتونس
قد انساقتا وراء مخطط التطويق
الدوغولي الذي أدرك استحالة الوصول
إلى نتيجة ميدانية في الجزائر، ما لم به
المشاكل العالقة مع المغرب وتونس⁽⁵¹⁾.
وقد احتفلت الحكومتان بالجللاء
وأعطتا ذلك زخما إعلاميا كبيرا وحاولتا
إظهار مسعاهما، كعمل يندرج في إطار
استكمال السيادة الوطنية وكنجواب مع

تحييد دورهما أكثر في هذا الصراع
وإفراغ تصريحات طنجة من مضمونها،
ومن هذه المبادرات قرار فرنسا إخلاء
قواعدها العسكرية ابتداء من 14 جوان
1958 في الغرب والجنوب المغربي وفي
17 جوان من الغرب التونسي باستثناء
قاعدة بنزرت وهذا بالتزامن مع
اجتماع المهدية⁽⁴⁵⁾.

وقد كشف المحلل السياسي في جريدة
المجاهد أسباب هذا الجلاء قائلا: «إن
انحناء دوغول لقبول الجلاء عن تونس
والمغرب قد جاء نتيجة لمؤتمر طنجة، ولم
يأت نتيجة لأي شيء آخر»⁽⁴⁶⁾.

وفي المهدية بين 17-20 جوان 1958
دعيت جبهة التحرير كهيئة تنفيذية لهذا
الاجتماع وليس كممثل كامل الحقوق،
وبعد أن فضل التونسيون والمغاربة أن
تكون الجلسات سرية⁽⁴⁷⁾ لم يعط
الطرفان الثورة الجزائرية إلا بعض
الوعود بالدعم الإنساني لفائدة
اللاجئين الجزائريين مع وعود أخرى
بدعم دبلوماسي على المستوى الدولي،

سنة تونسيين وفقدان 7 آخرين وأكثر من أحد عشر جريحاً. في حين من 1 جانفي 1959 إلى 23 أفريل 1959 أي خلال أربعة أشهر فان 64 حادثاً قد وقع وفيها ضرب بالمورتر والهاون سببت مقتل أحد عشر شخصاً وجرح ستة عشرة آخرين واختطاف واحداً وعشرين آخرين⁽⁵⁴⁾.

وفي خطاب بورقيبة بتاريخ 23 جويلية 1959 ذكر السيادة التونسية اثنا عشر مرة وحذر الجزائريين أكثر من ستة مرات⁽⁵⁵⁾.

ما سبب هذه المعاملة من المغاربة والتونسيين اتجاه الثورة الجزائرية ؟

إن إحكام غلق الحدود وبرنامج الحرب الشاملة الذي كان الجنرال شال بصدد تطبيقه داخل التراب الوطني، مع بعض الخلافات في صفوف الثورة التي برزت داخل حدود البلدين، قد أشعرت التونسيين والمغاربة أن ميزان القوة يسير لصالح الجنرال دوغول ويبدو أن كلاهما قد شك في انتصار الثورة

مطالب الثورة الجزائرية، التي دعتهم في مناسبات عديدة إلى غلق المراكز العسكرية الفرنسية على أراضيهم⁽⁵²⁾.

غير أن هناك اجتماعات دورية أصبحت تعقد بين البلدين اتخذت خلالها إجراءات منسقة متزامنة على المستوى الميداني، ومنها شروعهما، باسم فرض سلطة الدولة والنظام، في الحد من حرية حركة أفراد جيش التحرير الجزائري والمسؤولين السياسيين⁽⁵³⁾ وهكذا لم تعد الثورة الجزائرية بالنسبة للمغرب وتونس إلا مسألة لاجئين وأمن حدود، وبخصوص حوادث الحدود نشرت وزارة الإعلام التونسي بتاريخ 24 أفريل 1959 بياناً جاء فيه أن «من 17 جوان 1958، تاريخ توقيع إخلاء القواعد العسكرية الفرنسية من تونس، إلى تاريخ 1 جانفي 1959 سببت القوات الفرنسية المتمركزة على التراب الجزائري خلال ستة أشهر 73 حادثاً حدودياً منها 45 حادثاً خطيراً، هذه الحوادث قد سببت مقتل



كيف يهددان بدعم الثورة الجزائرية وتحقيق الوحدة زمن الحرب الشاملة وهما لم يفعل ذلك مع بداية الثورة.

من هنا طرح الجنرال دوغول فكرة تمرير البترول الجزائري من حوض «اليجلي» عبر التراب الليبي أو التونسي. وفي حين رفضت الحكومة الليبية ورفض المغاربة تكرير البترول الجزائري في القنيطرة وأدركتا مغزى المشروع، تلقفه النظام التونسي واعتبره فرصة لتحقيق فوائد اقتصادية ومآرب أخرى⁽⁵⁷⁾

وقد ذهب بورقيبة إلى أبعد من ذلك ووقع اتفاقا مع الفرنسيين لتمرير البترول الجزائري عبر ميناء «السخيرات» التونسي دون أي استشارة للجنة التنسيق والتنفيذ⁽⁵⁸⁾

وإذا كانت الجمهورية الرابعة تعتمد القوة والتهديد وحق المتابعة لفرض مخطط التطويق الاستعماري على الثورة الجزائرية وتحييد تونس والمغرب عن معادلة الصراع، فقد اعتمد الجنرال دوغول سياسة الاحتواء والإغراء

الجزائرية، كما شعر البلدان بأن الحكومة الجزائرية المؤقتة ترغب في جر بلديهما إلى الحرب في حين يتبعان سياسة «المغامرة المحسوبة» لإرضاء شعبيتهما⁽⁵⁶⁾

والى جانب التنازلات المحسوبة وغير الهامة كان الجنرال دوغول يدير شطرنج المغرب العربي بالإغراء أيضا، حتى يوصل الثورة الجزائرية إلى الطريق المسدود ويحكم بذلك عزلها على المستوى المغربي ويفرغ بذلك مؤتمر طنجة من الأفكار التي دعا إليها.

والواقع أن الجنرال دوغول هو أكثر المسؤولين الفرنسيين معرفة بالسياسة التي تتبعها السلطتين الحاكمين في المغرب وتونس، وقد تفهم من مؤتمر طنجة والأفكار التي مررها الحزبان الحاكمان، حالة الغضب وعدم الرضا في البلدين على السياسة التي تتبعها فرنسا اتجاههما وعجزهما عن تحقيق الحياة الكريمة لشعبيهما وحاجتهما لوسيلة ضغط ومساومة قوية مثل ورقة الثورة الجزائرية، اذ

جبرهما إلى التنصل من دعم الثورة الجزائرية والهائهما بما أسمته الثورة الجزائرية « الخبز المسموم »⁽⁵⁹⁾

كان مخطط التطويق الدوغولي مدروسا بدقة متناهية، فأسلوب الإغراء قد حقق نتائج معتبرة لم يحققها أسلوب القوة. ذلك أنه لم يخسر شيء من التنازل على بعض الفتات، بل حقق تأمين أنابيب نقل البترول الجزائري، الذي طالما تعرضت عرباته إلى التدمير، ويوفر على الاقتصاد الاستعماري 500 مليون دولار أمريكي من الواردات وهو مبلغ كان يشكل نصف مبلغ العجز في الميزان التجاري الفرنسي لعام 1956⁽⁶⁰⁾.

تحالفات استعمارية بين دولها على حساب الشعب الجزائري. وأخيرا وهو الأهم، تمكن الجنرال دوغول من إحداث أزمة في العلاقات الجزائرية التونسية وقبر إلى الأبد تصريحات طنجة وأراح كاهل السلطات التونسية والمغربية منها⁽⁶¹⁾.

فكيف واجهت قيادة الثورة مخطط التطويق الدوغولي؟

أدركت قيادة الثورة من القاهرة خطورة المناورة التي يقدم عليها الجنرال دوغول ومبلغ تردي الأخلاق السياسية لؤلئك الذين تجاوبوا معه، لذلك أرسلت لجنة التنسيق برقية إلى الحكومة التونسية بتاريخ 10 جويلية 1958، عبرت فيها عن انشغالها الشديد بشأن المعلومات التي تتحدث عن مفاوضات جارية بين الحكومة التونسية والشركات الفرنسية لنقل البترول الجزائري عبر الأراضي التونسية⁽⁶²⁾. وجاء في البرقية أيضا: «أن لجنة التنسيق والتنفيذ تلفت نظر الحكومة التونسية إلى العواقب الخطيرة التي من شأنها أن تنجر عن

ومن جهة أخرى أثبت النظام التونسي، بطريقة أو أخرى، اعتراف الدولة التونسية للاحتلال بشرعية نهب الثروات الجزائرية، في وقت يخوض الجزائريون حرب الحياة والممات، وينطوي المخطط الدوغولي على مخاطر أخرى تتمثل في جلب رؤوس أموال الشركات البترولية العالمية مع ما ينجر على ذلك من



تحت ذلك العنوان: «إن بترول المغرب العربي ملك لهذا المغرب قبل كل شيء، ويجب أن يخدم صالحه داخل استقلال متحرر من التأثيرات الأجنبية» وفي موضع آخر: «إن تحديد سياسة بترولية مشتركة يجب أن يتم بأسرع ما يمكن.... يجب على السكرتارية الدائمة للمغرب العربي أن تنظر سريعا في قضية البترول وتعين لجنة مختصة لإقامة تصميم وتحضير الوثائق اللازمة والنظر في الاتفاقات المختلفة الممكنة التي تتعلق بالتفتيش عن النفط واستثماره ورؤوس الأموال واليد العاملة»⁽⁶⁶⁾

وعلى المستوى الميداني كان العبد أوعمران، مدركا لهذا التغير الذي يقتضي تفكيرا جديدا ينماشى مع المرحلة الجديدة ويؤدي إلى عمل بنك الطوق المضروب على الثورة، إذ اقترح القيام بسلسلة عمليات داخل الزاب الفرنسي، تضع حكومة بورقية وبلنرج أمام الأمر الواقع، وهذا قبل أن يحكم الجنرال دوغول قبضته على الحكم⁽⁶⁷⁾

هذا العمل والتي لا يمكن للجبهة أن تكون مسؤولة عنها في شيء»⁽⁶³⁾
وقد جاء في افتتاحية أسبوعية المجاهد الصادرة بتاريخ 22 جويلية 1958 إدانة صريحة للاتفاق التونسي الفرنسي على حساب الشعب الجزائري وقضيته وتضمن برقية لجنة التنسيق والتنفيذ مما حدا بالسلطات التونسية إلى احتجاج المجاهد ومضايقة فريق التحرير والحد من تنقلاتهم⁽⁶⁴⁾

علم قادة الثورة الجزائرية طبيعة وأبعاد مناورة العدو الذي يضغط على أعصابهم كي يدفعهم إلى الصدام مع نظام بورقية، وقد عبر فرحات عباس عن مستوى الوعي في تقرير وجهه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 29 جويلية 1958 قال فيه: «إن المشكل الجزائري يندرج في إطار الشمال الإفريقي.. على جبهة التحرير أن لا تدخل في أي نزاع مع تونس أو المغرب»⁽⁶⁵⁾.

وبنفس أسلوب العدو لجأت الثورة الجزائرية إلى الإغراء بالحديث عن «بترول المغرب العربي» وجاء في المجاهد

تطبيقا لهذه المقترحات نقلت الثورة عملياتها إلى التراب الفرنسي وشن الفدائيون سلسلة عمليات ضد الاقتصاد الاستعماري، مما ترك صدا كبيرا في وسائل الإعلام الدولية فكان مشروع التدويل في مرحلة الأوج⁽⁶⁸⁾.

وبعيد هذه العمليات الجريئة التي شدت انتباه العالم إلى القضية الجزائرية، اختارت قيادة الثورة هذا التوقيت فأعلنت عن قيام الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 فلقبت الاعتراف، تباعا، من قبل الدول العربية والإسلامية والاشتراكية مما شكل نجاحا مرحليا كبيرا لمشروع التدويل وهزيمة مبررة لمخطط التطويق.

ذلك أن اعتراف هذه الدول بالحكومة الجزائرية المؤقتة قد أدى إما إلى قطع علاقاتها مع فرنسا أو تأزمها مما يعني تراجع هامش مناورة هذه الأخيرة في المحافل الدولية.

وبجر تونس والمغرب إلى هذا الاعتراف، تحت ضغط شارع البلدين، عملت قيادة الثورة على تحقيق هدفين

أساسيين أولهما: إحداث أزمة في علاقة البلدين مع فرنسا⁽⁶⁹⁾ وإعادة التزامهما العسكري والسياسي اتجاه الثورة الجزائرية، بدل موقف الوسط والمساومة بالثورة، وثانيهما: توضيح حقيقة موقف البلدين ومزاعمهما بتبني كفاح الشعب الجزائري وتبيان حدود هذا الدعم⁽⁷⁰⁾.

والظاهر أن قيادة الثورة الجزائرية قد كانت خبيرة ببواطن سياسات الحكومتين في البلدين، وهو ما جعل بعض إدارات الثورة يقترح برمجة سلسلة من العمليات الحدودية لرفع درجة التوتر في علاقة البلدين مع فرنسا، وجرحهما إلى التحكيم الدولي⁽⁷¹⁾ وتارة أخرى اعتماد أسلوب المداينة كتصوير نقل مقر لجنة التنسيق والتنفيذ مثلا إلى تونس، كتفضيل لبورقية على جمال عبد الناصر وتنظيم حملات إعلامية للثناء على إنجازات حكومتي البلدين وجعلهما يعتقدان بانحياز الثورة إلى صفهما⁽⁷²⁾.

أما الخطوة الثالثة في استراتيجية فك الحصار فقد قامت على خطة الخروج



وعلى العكس من ذلك، كانت الصين متحررة من هذا القيد ما دامت فرنسا تعترف بالصين الوطنية (تايوان) وتنكر على الصين دخول الأمم المتحدة.

اغتنمت الثورة الجزائرية هذا الظرف الدولي وجلبت من الصين أسلحة عززت الجيش الجزائري على حدود تونس والمغرب وتمكن بـ سلاح «البنقالور» من تخريب أجزاء من الخطوط المكهربة الملعمة.

هكذا بدا مؤتمر طنجة كمنافرة سياسية صغيرة وملتقى انتهازيا تافها اتخذ فيه التونسيون والمغاربة من الثورة الجزائرية أداة ضغط يخيفون بها فرنسا ليفتكوا منها بعض التنازلات في إطار ما يسمى بـ «المخطط العظيم» خذ وطالب وهو برأيي التطبيق العملي للانتهازية والأنانية والحسابات الضيقة زمن فشلها السياسي والاقتصادي وتقاعسهما عن الدعم الفعلي والملموس للثورة الجزائرية في وقت كانت الثورة الجزائرية تمر بأحلك الفترات وأكثرها دموية.

من الصراع المحلي المغاربي الذي يريد مخطط التطويق عزلها بداخله إلى إيجاد حلفاء داخل المعسكر الشرقي من أجل الحصول على الأسلحة لجيش التحرير والظفر بدعمهم الدبلوماسي⁽⁷³⁾.

ورغم الحملة الإعلامية الفرنسية التي حاولت تصوير هذا الخيار على أنه الدليل القاطع عن التوجه الشيوعي للثورة الجزائرية ووقوف المعسكر الشرقي وراءها، مما يزوج بالمسألة الجزائرية في صراع الحرب الباردة وما يمكن أن ينجر عنه من مزيد الدعم الأطلسي للقوات الفرنسية، فانه على العموم كان الغرب الرأسمالي يريد من الجزائريين أن يموتوا بأسلحته الفتاكة على أن يدافعوا عن أنفسهم بالأسلحة الشيوعية !

وعلى العموم لم يكن دعم السوفييات كبيرا لأن سياستهم قامت على إبقاء موقف الجنرال دوغول قويا ومستقلا عن القرار الأمريكي، فليس من الحكمة الاعتراف الفوري بالحكومة المؤقتة.

الهوامش والتعليقات

9- (Lettre de Ben Bella a Krim-Bousouf-Bentobbal), PP : 183-188 .

10- محمد بوضياف شهادة حول الإعداد للثورة الجزائرية ، ضمن كتاب: مصطفى بن بولعيد، جمعية أول نوفمبر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى عين مليلة: 1999، ص ص: 54-59.

11- محمد حربي، المرجع السابق، الوثيقة 53، ص: 259.

12- رأي بلعيد عبد السلام الذي رأى أن فرنسا بهذه القرصنة أسدت خدمة عظيمة للثورة الجزائرية لأن عبان رمضان ورفاقه كانوا قد أعدوا بياناً ينددون فيه بتلك الندوة التي سعى عبرها الوفد الخارجي إلى حلول على الطريقة التونسية المغربية .

13- (نفسية المنهزم)، المجاهد، العدد 19، 1 مارس 1958، ص: 12.

14- Jean planchais et Patrick Eveno, OP-Cit, P:203

15- Ibid, P 857

16- المجاهد، عدد 18، 16 فبراير 1958، ص: 2.

17- أرسل الأمريكيون والانجليز على الفور «روبار مارفي» و«هارولد بيلي» فيما عرف بالمساعي الحميدة لدى الرئيس بورقيبة والضغط عليه كي يسحب شكواه من مجلس الأمن .

273

1- أنظر بيان أول نوفمبر ومقررات مؤتمر الصومام.

2- Harbi Mohammed (Lettre de Ben Bella a Krim-Bousouf-Bentobbal), PP 83-88.

3- Alleg Henri (sous la direction): La Guerre d'Algérie, Tome1, édition Temps Actuels, Paris: 1981, P: 580.

4- Pierre Mendès France: Choisir, édition Stock, Paris: 1974, P P: 68-69

5- علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الکتمة للنشر، بيروت: 1980، ص: 219.

6- (الكل من أجل النصر)، المجاهد، العدد الأول: دت، ص: 15.

7- كمال على ذلك قام الجيش الفرنسي بنقل أربعة كُتاب طوابير مغربية بمنطقة آريس ستة كُتاب أخرى في خنشلة وطابور كامل مع كتيبة إضافية جنوب بسكرة وهذا في أوجلية 1955 كما نقل الكتيبة 61 للهندسة العسكرية والفرقة الحادية عشر مشاة من تونس إلى الجزائر شهر جوان 1957 أنظر جمال فندل: خطا موريس وشال 1957-1962،

دار الضياء، الجزائر: 2006، ص: 24 و 44.

8- Harbi Mohammed: Archive de la révolution algérienne, Doc n°53 (Rapport politique provisoire du GPRA par Ahmed Boumendjel Aout 1958), p257 .

Ibid. Doc n° 40

29- Charles Patrick Renaud: Les Combats Sahariens, édition Grancher, Paris : 1993.

30- كان صالح بن يوسف لاجئا في القاهرة وقد قتل فيفرانكفورت بالمانيا في ديسمبر 1961.

31- جريدة العلم عدد 3 مارس 1958.

32- مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي، في العلم السياسي، العدد 4، تاريخ أكتوبر 1982، ص 4-5.

33- حربي، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

34- عبد الله مقلاتي، مؤتمر طنجة وآفاق النضال والوحدة، ص: 150 واعتمادا على تقرير كتابة الدولة للشؤون الجزائرية المقدم الى وزير الخارجية الفرنسي حول قرارات مؤتمر طنجة في 5 ماي 1958 .

35- Le Monde du 5 mai 1958 .

36- المرجع نفسه.

37- (من طنجة الى المهدية)، المجاهد، العدد 26، تاريخ 2 جويلية 1958، ص: 1-2. انظر ايضا حربي، نفس المرجع، الوثيقة 91، ص 414-426.

38- Jacques Massu ; Alger du 13 mai le torrent et la digue plon, paris : 1972, p 15

39- دحمان تواتي: المنظمة المسلحة السرية في الجزائر 1961-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر: 2001، ص: 31. انظر ايضا:

المجاهد، الجزء الاول، العدد 23 (27 ماي 1958)، وزارة الإعلام، الجزائر: 1984 ص: 05

18- Courriere Yves ; L'Heure des colonels, P 181

19- انظر تصريح الملك محمد الخامس في السادس من مارس 1958 في المجاهد عدد 20 ص: 1.

20- إشارة إلى الوحدة المغاربية في بيان أول نوفمبر.

21- (حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي)، المجاهد، العدد 20، تاريخ 15 مارس 1958، ص: 1. وقد جاء أيضا : «تبين كل أحد أن

حادث الساقية لم يكن عملا منعزلا طائشا، ولكنه يدخل ضمن تصميم عام يرمي الى احتلال تونس من جديد، وهو تصميم سطره واعدته الجنرال فانوكسيام، قائد العمليات الحربية في المنطقة الشرقية من الجزائر... بل أن الحكومة الفرنسية كانت قد طلبت من الجنرال ايلي أن يرفع لها تقريرا عن ما تلزمه حملة احتلال تونس من نفقات وجنود» ص: 12

22- Harbi (M) ; op cit, P216

23- تقرير العقيد أوعمران الصادر في 8 جويلية 1958 .

24- المرجع نفسه، ص: 39.

25- جمال قندل: خطا موريس وشال وأثرهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)، دار البيضاء، الجزائر: 2006، ص: 43.

26- المرجع نفسه، ص: 38.

27- Harbi (M) : P189

28- الوثيقة رقم 40 في حربي، نفس المرجع، ص: 187.

- 40- علال الفاسي: صحراء المغرب، العدد 61، تاريخ 28 ماي 1958. حيث اشار الى تحوشات فرنسية في قفصة ورمادة بتونس وأخرى في ورزازات وتافيلالت بالمغرب .
- 41- (مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف انتهى)، المجاهد، عدد: 26 تاريخ 2 جويلية 1958، ص: 8.
- 42- المرجع نفسه .
- 43- عشية الفاتح ماي 1958، وسط استعراض كبير للعمال المغاربة في الدار البيضاء، وقيام الوفد بتسليم بورقية نسخة من قرارات المؤتمر، ثم انتقاله الى ليبيا واستقبالهم من قبل الملك ادريس، الذي صرح في استقبال خاص بالوفد، أن ليبيا لن تتأخر عن الانضمام الى الاخوة الثلاث لتأسيس المغرب الكبير. أنظر حربي، المرجع نفسه، ص: 260
- 44- المكان نفسه.
- 45- المرجع نفسه، ص: 261
- 46- (من طنجة الى المهدية)، المجاهد، العدد 26، تاريخ: 2 جويلية 1958، ص: 8.
- 47- حربي، المرجع السابق، الوثيقة 91، ص: 414.
- 48- كان الهلال الاحمر التونسي يقتطع 80 % من المساعدات التي تقدم للاجئين الجزائريين، أنظر حربي، الوثيقة رقم: 53، ص: 258.
- 49- أنظر محظر الاجتماع الثلاثي في تونس في حربي، الوثيقة رقم 91، ص ص: 414-426.
- 50- حربي، المرجع السابق، ص: 261.
- 51- (وحدة المغرب العربي في الامتحان)، المجاهد، عدد: 26، 2 جويلية 1958، ص: 6.
- 52- (قواعد الاستعمار العسكرية الفرنسية في المغرب العربي يجب ان تزول)، المجاهد، عدد: 25، تاريخ 14 جوان 1958.
- 53- حربي، المرجع السابق، ص: 261.
- 54- المرجع نفسه، ص: 262.
- 55- خطاب بورقية في حربي ص ص: 267-268. وضعية الثورة أصبحت صعبة بعد مصادرة المجاهد وم يعد بمكان الجزائريين النقد حتى بطرق أخوية وبهدوء وأصبح بورقية يستغل خلافه مع جمال عبد الناصر وقضية صالح بن يوسف المتواجد في القاهرة للضغط على الجزائريين (فهو يقول في خطاب له بتاريخ 23 جويلية: «لا يمكن للحكومة التونسية إن تقبل أو تتسامح بضرب السيادة التونسية...لتنسوا انه خلال المرحلة الانتقالية وجدت الدولة التونسية نفسها مهددة. في وجودها من قبل اقرب مقاومتها الذين لسبب مقاومتهم الاحتلال كانوا ذوي سمعة لدى الشعب لم يمنعهم ذلك من تشكيل خطر على الدولة ورغم وجودها لوحدها لم تتردد الحكومة التونسية في فرض أقصى الصرامة معهم» (وثيقة 53 ص: 267).
- 56- تقرير احمد بومنجل الى الحكومة المؤقتة في حربي، ص: 263.
- 57- (الخبز المسموم)، المجاهد، عدد 27، تاريخ 22-07-1958.

67- الوثيقة رقم 41 في حربي، المرجع السابق، ص 191.

68- (في كل ميدان معركة.... وانتصار)، المجاهد، العدد 28، تاريخ : 28-08-1958، ص 1.

69- محمد حربي، المرجع السابق، الوثيقة رقم 47، (تعليم من وزير التسليح والاتصال السيد بوصوف حول سليلت التي قد تواجه إنشاء حكومة مؤقتة) يقول فيها: «الاعتراف بالحكومة المؤقتة من قبل البلدين قد يؤدي الى قطع علاقات فرنسا معهما وهذا الذي نسعى اليه وهذا الذي لا يريده التونسيون والمغاربة» ص 223.

70- المرجع نفسه، ص 187 «على ضوء الحالة السياسية في البلدين فانه يبدو غير ممكنا عدم اعترافهما بالحكومة الجزائرية لان المعارضة المغربية بقيادة بن بركة وبن محجوب بن صديق يمكن أن يستثمروا هذا ضد حكومة بلفيرج ونفس الأمر بالنسبة لوضعية حكومة بورقيبة التي تثير غضب الشعب بفعل سوء التسيير وتميل أكثر نحو صالح بن يوسف وعدم الاعتراف بحكومتنا يقوي صفوف بن يوسف» كان هذا هو تحليل السيد بوصوف وزير التسليح والاتصال للساحة السياسية في البلدين. أنظر الوثيقة 47 في حربي، ص 223.

71- المرجع نفسه، الوثيقة 44-45، ص 216.

72- المرجع نفسه. المكان نفسه

73- محمد حربي: جبهة التحرير تبحث عن نفس جديد، في أرشيف الثورة الجزائرية ص: 182.

58- أعده أحمد بومنجل: تقرير، مؤقت للحكومة المؤقتة في آوت 1959، ص 261.

59- المجاهد، العدد 26، ص 1.

60- (بترول المغرب العربي: مشاكله اليوم وغدا)، المجاهد، عدد: 27، تاريخ 22-07-1958، ص 2.

61- رغم تعهد بورقيبة بعدم السماح بمرور النفط في الأنبوب الا بعد استقلال الجزائر، تدفق النفط عبر ميناء السخيرات في أكتوبر من سنة 1960. انظر خريطة عبور أنبوب النفط، المجاهد، تاريخ 22.07.1958 العدد: 27، ص: 8.

يضاف إلى هذا الطموحات الترابية في الحدود الجزائرية من خلال خطابات بورقيبة وعلال الفاسي في مجلة الصحراء التي لم يعد يفهم إن كانت ضد فرنسا أو ضد الجزائريين. كما راسل بورقيبة مصالي الحاج ومنع ندوة صحفية لجبهة التحرير لإدانة المتحالفين مع مصالي. تقرير بومنجل في حربي: ص 261)

62- شركة النفط الفرنسية «ت. ر. ب. س. أ» هي فرع عن الشركة «كريبس» وتملك الدولة الفرنسية 76% من أسهمها. أنظر المجاهد، عدد 27، 22.07.1958 ص 1.

63- (من جبهة التحرير الى الحكومة التونسية)، المجاهد، العدد 27، بتاريخ 22-07-1958 ص 3.

64- المرجع نفسه ص 262.

65- حربي، المرجع السابق، الوثيقة رقم: 42، ص 199.

66- (بترول المغرب العربي)، المجاهد، المرجع السابق، ص 2.